قرطاس

▪ أحمد عبد الحسين

طاولة قمار

الأزمة السياسيّة خانقة، ومع اشتدادها يضيق الخناق على المواطن الذي لم يعد لديه شغل سوى متابعة أخبار صراع الديكة في حلبةٍ كثر فيها الكذبُ وسوء الأخلاق والتهديد بتحميل الناس عواقب خلافات الساسة الأزلية، ففريق الحكومة ورئيسها يصرخ ليل نهار: إذا وقع المالكيّ لن نضمن لكم عراقاً موحداً ولن نكون مسؤولين عن احتراب أهليّ محتمل، وفريق سحب الثقة يهمس يائساً: إذا بقي المالكيّ فللعراق الويل والثبور، ونحن في الحالتين لا ينتظرنا من هؤلاء وأولئك إلا الشرّ، شجرة الشوك لا تثمر تفاحاً، والسياسيّ البطين النَهِم فاغر الفم للمال الحرام لا ينتج خيراً لشعبه أبداً.

الأزمة خانقة، لكنّ ما هو أسوأ من الأزمة هو أن يصار إلى حلّها بالترقيع، بالتراضي، بتبويس اللحى وبما يسمونه "توافقاً" وهو في الحقيقة صفقة يشترك فيها ساسة مرتشون اعتادوا أن يتعاطوا في ما بينهم بأخلاق لصوص محترفين فيقسمون الحصص بينهم وينسون خلافاتهم التي أظهرتهم لنا قبل أيام كأعداء مستعدين للتذابح.

في مغارة علي بابا، أي في المنطقة الخضراء، أناس يلعبون لعبة مسليّة "مسليّة لهم طبعاً" لأن عواقبها المحتملة لن تعود بالضرر عليهم، ثمة شعبٌ غافل صدّقهم وآمن بهم وباكسسواراتهم الدينية هو من يدفع الثمن دوماً، وما يسمونه "طاولة حوار" أراه أقرب إلى "طاولة قمار" لا يخسر عليها الساسة اللصوص شيئاً من رؤوس أموالهم بل الخاسر الأوحد الشعب الذي يتقاتل أبناؤه وتزداد العداوة والبغضاء بينهم تبعاً لاشتداد حرارة اللعب على طاولة القمار.

المقامرون سكارى منتشون بأموالهم وقوّتهم ونحن . المتحلقين حول الطاولة . جعلنا من أنفسنا سقط متاع بتصديقنا أنهم يتحاورون وأنهم يأبهون لنا وأنّ فيهم بقايا إنسانية وضمير ووجدان، وأن التفاهة لم تأكل أرواح هؤلاء الساسة بعدُ.

الآن نريدهم أن يتذابحوا فعلاً، لمرة وحيدة،نريد من الخاسر على طاولة قمارهم أن يدفع هو ثمن خسارته لا نحن، نريده أن يسقط من كرسيّه ونضحك عليه كما يضحك عليه أقرانه من المقامرين الآخرين، نريد أن نشاهد سياسيّاً يخسر شيئاً من قوّته حين يخسر، ويدفع من سلطانه حين يغلبه الآخرون، باختصار نريد أن نرى سياسياً خاسراً، فليس من العدل أن يدفع العراقيّ دائماً ثمن خسارة الخاسر على طاولة القمار، ولا يكسب شيئاً من مكاسب الرابح.

ومن المضحك المبكيّ أن نواباً لدولة القانون قالوا أمس إن طلب سحب الثقة عن المالكيّ عطّل الخدمات التي كنا نريد تقديمها للمواطنين. أي أننا علينا أن نصدّق بأن الأيام القليلة الماضية التي شغلنا فيها بمحاولات إسقاط رئيسهم هي التي جعلتنا بلا خدمات.

ما أوقحهم، هؤلاء السكارى الجالسون أبداً في كراسيّهم إلى طاولة القمار، وما أجهلنا نحن الذين نصدّق دائماً كلام السكارى المقامرين!

في الصورة واستبدادها

لا تعكس الصورة بالضرورة مزاج مريديها ولا هواهم، بقدر ما تنبّه إلى شدة ضغطها عليهم أو قسوتها، حتى وإن بدا أولئك على غير ما هم عليه في الحقيقة، أي كمعجبين مفترضين، أو متدينين أبرياء، أو أتباع يزجون وقتا بترويج الصور وإشاعتها. لا بالطبع، الأمر غير ذلك، انه أقسى بكثير.
من بزة صدام العسكرية حتى سحر العمامة وسطوتها في عراق اليوم، يتكرر فعل الصورة الحاد هذا وأثره، آلاف المرات، مثلما يتكرر أولئك المريدون أو الأنصار أنفسهم ويتناسلون في كل وقت، مسحورين (بهواهم ورغبتهم أو بدونهما) بقدرة الصورة وفعلها الرمزي الواضح.

محمد ثامر يوسف

بؤس ولافتات

يغدو الإفراط الأيديولوجي المبثوث من الصورة في المكان العراقي اليوم، أحد شروط التلاحم الضمني الثابت في اللاوعي كطريقة مفترضة للخلاص. الصورة مقابل الطمأنينة المفترضة، الصورة المقدسة في ذاتها بوصفها حلا رمزيا لكل النكبات والأزمات الهائلة، أي الصورة بكونها غاية، حتى لو تعلق الأمر بنسف الحياة نفسها أو تأجيلها. هكذا يتم اليوم استثمار قدرة الصورة على ذلك في كل مكان، وهي في الغالب صور لشخصيات دينية أو دينية سياسية أو جداريات دينية توليفية، إلى أقصى حدود الاستثمار. يفعل ذلك الوعي الجمعي نفسه، ضد نفسه هذه المرة، أو مقودا من قوى نافذة مستفيدة. احتاج صدام إلى كثير من الوقت لترسيخ فعل "صورته" في المكان. الصورة المطلقة إلى ما لا نهاية، الصورة المتعددة كثيمة محايثة تحل عوضا من الجسد الأصل (صدام) ومكانه. هكذا كان الجنرال يشبع خيال رغبته بالكثرة والتكرار، ينوجد في كل مكان، وإلا لا يكون.

لكي تتحول الصورة اليوم قوة افتراضية - وهذا ما فعلته، أي عادة أو اعتيادا مقدساً - تحتاج في الضرورة إلى أتباع مخلصين، إلى مريدين مسحورين بفعلها. تحتاج إلى رافعي صور، موزعي صور، لاصقي صور على الحيطان، على جنبات البيوت وفي داخلها، في الأزقة والشوارع، مستنسخي صور، وأنصار. وتحتاج بعد ذلك بالطبع، وهذا هو الأهم، إلى مدافعين عنها بصفتها المقدسة، حيث تزداد قيمتها المعنوية وترتفع قدسيتها بمجرد إعلانها ونشرها وتثبيتها، كما لو كانت تحمل ضديتها داخلها تجاه الآخرين، ضد مخالفيها لو وجدوا، أو ضد المعترضين عليها لأسباب جمالية وذوقية في الغالب حتى، ولو تطلب الأمر معاداتهم، أو الاستنكاف منهم، لا بل التعرض لهم إن اقتضت الضرورة.

هكذا أتيح للصورة المعلقة في كل زاوية من عراق اليوم، في المستشفى، في المدرسة، في المؤسسة الرسمية، في الجامعة، في الشارع، في ملعب الرياضة، أن تلعب دور المراقب على الأفعال الأخرى، الأفعال المغايرة أو الرؤى المخالفة. أو هكذا يراد منها. ليس فقط كونها رمزاً إيديولوجيا لخطاب جهة دينية ما أو حزب، ولكن لتمنح أيضا الأتباع (أتباعها) صفات وميزات خاصة لا يحوزها الآخرون الأقل إيمانا بالصور، أو الذين لا يعنيهم الأمر، مثلما تمرر لهم غايات وحاجات ومنافع كثيرة، أي تجّوز لهم ما لا يجوز لغيرهم، بإمكاناتها وقوة حضورها المقدس في المكان.

بهذه القوة التي تبعثها، تمكّن الصورة (اللافتة أو الشعار أيضاً) مستخدميها أو مستثمري حضورها من فرص معنوية كبيرة تقوّي وجودهم وسط الجمهور أو تمنحهم ما يشي بقداسة ما، أو مناعة ضمنية مضاعفة تتجاوز في الغالب حتى القوانين الرسمية المعلنة، أو الإرادات العليا "المتواطئة" في الحقيقة. وتتيح لهم في أحوال أخرى إفادات مادية متعددة، عبر الاستغلال غير الشرعي للمكان الحاضن، دائرة رسمية أكان أم مؤسسة عامة، أم غيرها من الأماكن المدنية المحايدة التابعة افتراضاً للدولة. يعاني مثلا كثر من المديرين العامين أو حتى بعض الوزراء أنفسهم في أحيان، من عدم قدرتهم على تحييد المؤسسات الرسمية التي يعملون فيها، أو إبعادها من تأثيرات النمط الشائع في تسييسها أو تديينها وأدلجتها، حيث تتنفذ قوى مهيمنة وتتعالى فوق كل شيء، محتمية بقوة العلامات القدسية التي تروّجها. هكذا يتم نشر الصور ولصقها وإشاعة الرموز الدينية العديدة فيها، بالسهولة والعشوائية اللتين يتم فيهما نشرها وتثبيتها في الشوارع والساحات، سواء كصور كبيرة وملونة أو كجداريات رسم ولافتات وشعارات تحمل نفسا أحاديا واضحا. بذلك يتحول المكان الرسمي العام جزءاً مكملاً لصورة الشارع نفسه، بكل مساوئه وفوضاه وانفلاته. أي أن هذا يصبح محايثاً لذلك، وتابعاً لمشهدية العبث والقبح التي ينطوي عليها شكله ومزاجه الفائر. هذه الصعوبة التي يواجهها عدد من المسؤولين في مؤسساتهم، تتولد عادة من قوة الأفراد الأتباع، من كثرتهم وسطوتهم في المكان المقصود، في مقار الوزارات، والمديريات العامة، والجامعات وغيرها، حيث تأخذ المحمولات الدينية والسياسية دوراً كبيراً في إبعاد هذه الأماكن عن مهماتها وأهدافها الأساسية التي وجدت من اجلها. كما تقف هذه الرغبة المسيطرة بين المحاولة في تحييد الأمكنة المعنية بوصفها مستقلة أساسا وحاضنة للجميع، وبين الطموح الجامح في تحديد هوية المكان لصالح هذه الفئة أو تلك الطائفة، من خلال العديد من الوسائل، أهمها الإصرار اللافت على نشر ما أمكن من العلامات والرموز الدالة عليها، أو الموحية بوجود من يدفع بها.

في هذا المعنى تساهم الصورة بقدر واضح في تحديد هوية أتباعها (أتباع من في الصورة أو الرمز الأصلي فيها) وتميزهم عن هويات أخرى طائفية. بل أن هذه الطريقة باتت تحقق اليوم فرزاً ملحوظاً حتى داخل الطائفة الواحدة نفسها، إذ كثيرا ما يلجأ جمهور معين إلى تكريس من يشاء، أو تثوير مكانته وإعلائها، بكل ما يمكنه من طاقة تتحدى الآخرين.

وإذا جرت العادة في العالم أن تأخذ الصور واللوحات التذكارية والأنصاب بعداً ثقافياً أو استذكارياً، أو أن يحتفى بها بوصفها ملمحاً اعتبارياً لفئة، يتم تنظيمه ومراقبته وفق سياقات تتعلق بالذوق العام وبمراعاة الفضاء المشترك وأهوائه أيضا، أي كونها حالة تتعلق بالتفاعل داخل هذا الفضاء، فإنه يتم تثبيت الصور هنا بمزاجية عالية تنافي جميع هذه الاعتبارات وتتجاوزها بسهولة، حينما يتحول الأمر كله إلى غاية لا يرى أصحابها إلا أنفسهم فيها، تضمر أهدافا مختلفة لا تراعي القوانين المدنية والأعراف المشتركة، بما فيها أمزجة غيرهم وميولهم. كأن الصورة في ذاتها أو الرمز داخلها، يتحول وفقا لهذه الرغبة كائناً متحكماً أعلى، كائناً قاسياً ومسيطراً في آن واحد، متحكماً في الأفعال والرغبات المختلفة أو المغايرة. لذا، ليس غريبا أن تعمد الحشود هنا إلى تكثيف قوتها كلها في الصورة. تأتي هذه العملية، في ظل هيجان عاطفي وانفعالي لا يرى أفقا آخر غير أفق الصورة التي ستصير صورته التي لا يرى العالم إلا من خلالها، الصورة بوصفها الوجه الموهوم للخلاص، أو الصورة باعتبارها حلاً، مهما يكن هذا الحل.

طالما تندر العراقيون يوم كانوا يحلمون بزوال صدام، في كيفية إزالة صوره، والجداريات الكثيرة التي تمثله، من الساحات والشوارع ومن أروقة المؤسسات الحكومية. كانوا يفكرون كم ستكون المهمة صعبة وعسيرة، أو أنها لا تقل في ما بعد عن ثقل مهمة إزاحة الديكتاتور نفسه. اليوم لا يفكر احد في كيفية إزالة أو إزاحة هذا الكم الهائل من الصور والجداريات، أو يحدد إلى أي مدى يمكن ضبط عنف الشعارات المرفوعة. لسبب واضح، إذ تبدو هذه كلها، كما لو أن لا صاحب محدداً لها، أو لا جسد معيّناً فيها يتوجه إليه الغضب تماماً. فالجسد متضخم، متعدد، ومتشظٍ إلى أجساد عدة، وله أكثر من وجه. كما أن القداسة الجمعية الموضوعة هنا عنوةً عبر الصورة، ينتجها الجميع بشكل أو بآخر، مثلما يعانيها الجميع أيضا: العامة والطبقة السياسية معاً. فضلا عن أنها قداسة يختلط فيها كل شيء، مصالح السياسي بعشوائية آخرين وأمزجتهم، بشكل حاد وكبير، ما يضيف عسرا وصعوبة مضاعفة لمجرد التفكير في إزاحتها والتقليل منها أو تنظيمها حتى.. هكذا يبدو الأمر الآن على الأقل، فالجميع يتعامون عمّن ينتج مثل هذه السطوة الافتعالية الواضحة اليوم، أو يتغافلون عمّن يسمح للثقافة الطارئة التي تولّدها، أن تسود. كأن الجميع يقفزون فوق حبل استبداد الصورة الذي يمتد منذ زمن طويل وقد لفّ المكان الذي تحوّل مسنداً هائلاً تتكئ عليه صور لانهائية. الجميع يفعل ذلك. انه شيء يشبه التواطؤ المشترك، أو التخادم الأبدي.

طالما تندّر العراقيون يوم كانوا يحلمون بزوال صدام، في كيفية إزالة صوره، والجداريات الكثيرة التي تمثله، من الساحات والشوارع ومن أروقة المؤسسات الحكومية. كانوا يفكرون كم ستكون المهمة صعبة وعسيرة، أو أنها لا تقل في ما بعد عن ثقل مهمة إزاحة الديكتاتور نفسه. اليوم لا يفكر أحد في كيفية إزالة أو إزاحة هذا الكم الهائل من الصور والجداريات، أو يحدد إلى أي مدى يمكن ضبط عنف الشعارات المرفوعة. لسبب واضح، إذ تبدو هذه كلها، كما لو أن لا صاحب محدداً لها.

المقامة الغازية

ابتسام يوسف الطاهر

"أعجب لامرىء لا يجد القوت في بيته ولا يخرج شاهراً سيفه على الناس" لم يقل الغفاري قولته الخالدة، للتحريض على العنف أو القتل، بل قالها احتجاجاً على بقاء الفوارق الطبقية بالرغم من العدل الذي دعا إليه الإسلام والتضحيات التي قدمها أتباع تلك الدعوة حينه! قالها رفضا لوجود متخمين لا يعلمون وغير مبالين بأخوتهم في الدين والإنسانية التي يتضورون إملاقاً، لكن عزة النفس وكرامتهم تمنعهم من الإعلان عن حالهم.. كانت دعوة للتنبيه أن المطالبة بحقوقهم لضمان كرامتهم هو الجهاد، ومراعاة حقوقهم وتوفير سبل العيش الكريم لهم من مهام الوالي أو الحاكم أو الوزير وغيره من ولاة الشأن.

اليوم أعجب للعراقي الذي تحرقه الشمس نهارا وليس هناك من يستفد من تطور وسائل توفير الكهرباء التي وصلها العالم الذي لم يتمتع بشمسنا مع ذلك استغنى عن المحطات العملاقة ومشاكل الوقود وما تسببه من تلوث للبيئة وصحة الإنسان وجعل الشمس توفر له الكهرباء ليلا ونهارا.

نفطنا يحترق ويذهب الغاز هباءً منثوراً ليزيد من مشاكل البيئة من الدخان والنار التي تطلقها المصافي ولا يستفاد من ذلك الغاز لتوفير وقود يعاني الناس شحته منذ عقود.. لا نفطنا بقادر على توفير ما وفره للمستهلك الأجنبي، ولا شمسنا الحارقة استطاعت أن تحرق قلوب المسؤولين وتصحّي ضمائرهم ليعملوا بجد من أجل توفير تلك الخدمات كجديتهم بتخصيص الملايين رواتب للنوام،عفوا النواب! بل اكتفى المواطن بضرباتها وجفاف بشرتهم. ولا يخرج على الناس شاهرا رفضه واحتجاجه والمطالبة بحقوقه!

منذ عقود والمشكلة ذاتها كما هو حال دوائرنا التي مازالت تعمل بالسياقات العثمانية! مازلنا نعاني ضوضاء موزعي الغاز بمنبهات سياراتهم وضجيجها. عشرات الموزعين يمرون يوميا وأنت وحظك أن تحظى بمن يعمل بضمير ولا يغشك بقنينة فارغة أو يستغل حاجتك للغاز ليجبرك على أن تدفع الأموال الطائلة مقابل تبديل القنينة الإيرانية بأخرى عراقية، حتى لو أن هذه التي ادّعوا أنها إيرانية مكتوب عليها غاز العراق! كما حصل معي القناني التي أجبرت على دفع مبالغ طائلة قياسا بأسعار القناني الغازية، من اجل تبديلها بعراقية التي حين فرغت بعد اقل من أسبوع! وحان وقت تبديلها فوجئت بكل الموزعين يرفضون تبديلها لأنها إيرانية! مستغلين عدم خبرتي وسوء حظي لأن الأمر حظ يانصيب! اتصلت بتلفون الشكاوى حول هذا الموضوع لأعرف كيف أميز بين القنينة الإيرانية والأخرى العراقية وجدت أنهم هم أيضا لا يعرفون! لأكتشف أن المشكلة شبه وهمية لاستغلال المواطن وإجباره على دفع مبالغ إضافية،بمعنى آخر سرقة مبطنة.

غاز مستورد لبلد البترول

اقترحت على المسؤولين بعد اتصالات عديدة أن يصدروا تعليمات لاستبدال القناني ووضع علامة على القناني الإيرانية لتمييزها والتوقف عن استعمالها لحين وصول تعليمات من مجلس الوزراء الذي قيل انه يدرس هذه المشكلة!

مشكلة الغاز اليوم لا تختلف عن المشاكل الخدمية الأخرى التي تستغل من قبل فئة من الناس، فبعد سقوط النظام السابق استغلت من قبل فئة (طغت) صارت تفرض (خاوات على محطات الوقود، ليرتفع سعر تبديل قنينة الغاز من ثلاثة آلاف دينار إلى عشرين ألفاً.. واليوم يستغل ليبيعوه قنينة فارغة مرة، وأخرى يتحججون لابتزازه من أجل تبديل هذه القنينة لأنها صغيرة والأخرى إيرانية.. كما لو أنك أتيت بها خصيصا من إيران ولم تستورد بكميات كبيرة وتعبأ من قبل محطات التوزيع والتعبئة!

يقول أحد الذين يجيبون على تلفون الخط الساخن:إن القانون لا يحمي المغفلين! فتساءلت من المغفل في هذه الحالة؟ المواطن..أم التاجر الذي استورد هكذا قناني، أم الوزارة التي سمحت بهذه الأمور، أم هي فوضى القوانين وعدم وجود رقابة ومتابعة لتطبيقها،أم هو عدم الإخلاص بالعمل من قبل ذوي الشأن حسب اختصاصهم! وإلا كان المفروض منذ زمن أن تجري الاستفادة من الغاز لتوصيله إلى المنازل كتوصيل المياه، كما هو الحال بالدول حتى الفقيرة منها مثل الجزائر وتونس وغيرها، لننقذ أموال الدولة ولتطوير خدماتها ولإنقاذ المواطن من المتلاعبين، ولكي لا يبقى من هو مغفل ولا يحميه القانون. والمعروف أن غير المغفلين لا يحتاجون لحماية القانون، فالقوانين وجدت لحماية المغفلين والطيبين من المواطنين الذين لا يعرفون الحيل ولا دروب الاستغلال.

هل القانون فوق الجميع حقّاً؟

باسم محمد حبيب

في الدول المتقدمة أصبح القانون أخيراً فوق الجميع بحيث يتساوى الجميع في خضوعهم له ووقوعهم تحت طائله دون أي حسبان لمكانتهم ونفوذهم ويشمل هذا الأمر أيضا طائفة عريضة من الدول الأقل تقدما بما في ذلك بشكل خاص غالبية الدول النامية.

وبالطبع ليس معنى ذلك أن الدول الأخرى التي مازال القانون يواجه فيها تحديات دينية واجتماعية واقتصادية تتعاطى مع القانون بوتيرة واحدة،فكثير منها يعترف بعلوية القانون ولكن مع وجود صعوبات في التطبيق،إذ المشكلة في تلك الدول التي مازالت تنظر إلى القانون من منظار مصالح طبقاتها المتنفذة سواء اعترفت بعلوية القانون أم لم تعترف،وهذه الدول ليس بالإمكان ضمّها إلى العالم المعاصر لأنها مازالت تعيش أجواء العصور البالية بكل ما تحمله من جهل وتخلف .

لقد وضعت الدولة العراقية منذ عشرينات القرن الماضي قاعدة (القانون فوق الجميع) وعملت على تطبيقها جهد الإمكان لكنها عمليا لم تستطع تطبيقها إلا على البسطاء من أبناء الشعب،إذ بقي الشيوخ ورجال الدين والسياسيون غالبا بمنأى عن الخضوع لهذه القاعدة ونفس الشيء يصح بالنسبة لعهد النظام السابق الذي نظر إلى القانون على انه مجرد أداة لدعم توجهات السلطة التنفيذية،فكان القانون يطبق على البعض دون البعض الآخر .

أما الآن وبعد أن أصبح للسلطة القضائية دورها المستقل وصلاحياتها الخاصة وفق ما حدده الدستور فقد أصبح لزاما تطبيق هذه القاعدة حتى يتطابق الفعل مع القول ويغدو الجميع خاضعين لولاية القضاء وسلطة القانون.

وعلى الرغم من الصلاحيات التي حددها الدستور للسلطة القضائية والاعتراف بعلوية القانون وخضوع الجميع له إلا أن هناك جملة من الصعوبات التي قد تواجه تطبيق هذا الأمر إن لم تعيقه تماما، فرجال الدين مازال ينظر لهم على أنهم رموز لا يمكن للقانون أن يطولهم ولو فعلوا الأفاعيل،ويبدو أن للانقسام الطائفي دوراً في هذا الأمر مثلما له دور في تجنيب الكثير من السياسيين الخاطئين الخضوع للمساءلة القانونية إلى جانب المحاصصة السياسية ونفس الشيء يصح في ما يتعلق بشيوخ العشائر والوجهاء وغيرهم إذ لا يمكن للقانون أن يطولهم بنفس الكيفية التي يطول بها الآخرين.

إذاً القانون في العراق ليس فوق الجميع وإن تم النص على ذلك في الدستور، فهو عمليا فوق البسطاء من الناس وتحت المتنفذين منهم،هؤلاء الذين يملكون الكثير من الأوراق التي يمكنهم بها التحايل على القانون أو التخلص منه بشكل أو بآخر،على أننا لا ندّعي أن ليست هناك جهود حثيثة لفرض القانون على الجميع لكن هذه الجهود تبقى في طور المحاولة إلى أن يسود القانون الجميع بشكل فعليّ.